جسر
jesr.info@gmail.com
سورية أسبوعية حرة تصدر من دير الزور

في الحاجة إلى كسر جمود المعارضة السورية

عبد الناصر العايد

لو أن المعارضة السياسية السورية، كانت مبدعة، وديناميكية، وحرة بما يكفي، لحسمت أمرها في هذه الأيام، واتخذت قراراً تاريخياً بالعودة إلى الداخل.

فمن يتابع أحداث الثورة السورية، يلاحظ أنها اليوم تكتنف سياقين اثنين، تجري أحداث الأول في الداخل، وعناوينه العريضة: العمل العسكري ضد قوات النظام، والتقدم التدريجي وفق استراتيجية عفوية، شائعة في حروب التحرير الشعبية، هي البؤر المتعددة، والقضم المتوالي لقوى الخصم.

وينشط الثاني سياسياً خارج البلاد، وعناوينه عجز عن اختراق الجدار الذي فرضته إيران وروسيا لحماية النظام دولياً، والإحباط من موقف الدول الإقليمية والدولية الداعمة للثورة.

لقد تباعدت الشقّة كثيراً بين المعارضة السياسية في الخارج وقوى الداخل، فمعارضة الخارج لم تصبح فقط ذات تأثير محدود جداً على قوى الداخل، بل أنها لم تعد تعرف فعلياً ما يجري هناك.

وتتفاقم مشكلات الداخل بسبب غياب القيادة والرؤية السياسية عن الميدان الثوري، فلا صوت هناك سوى صوت السلاح، وتتأزم أحوال السكان المدنيين، الذين عدموا أي وسيلة أو أداة، لإدارة مناطقهم وخدماتهم بطريقة مناسبة، خاصة في المناطق المحررة، التي يعيش فيها نحو عشرة ملايين سوري.

ستضع عودة السياسيين إلى الداخل حداً للمعضلة الأخلاقية التي يروج لها النظام وبعض قوى الثورة، حول رفاهية السياسي وشقاء الثائر، وسيرفع وجود السياسيين تحت أعين أبناء الشعب، تهمة المتاجرة في دهاليز السياسة، وسيساهم حضورهم في عقلنة السلاح، وسيتولون بالتدريج أمور الخدمات والإدارة المدنية، مما سيحرر كتائب الثوار من هذا العبء، ويجعلها أكثر تفرغاً وقدرةً على ملاحقة أهدافها العسكرية.

وفي الداخل أيضاً، ثمة فرصة لتلاقي وتوحد قوى المعارضة، التي ستواجه خطراً واحداً، بينما تتفرق وتتوزع في الخارج، بتعدد مصادر الدعم وتفرق مصالح الداعمين.

وعلى صعيد السياسة الدولية، سيؤدي ذلك إلى استعادة السوريين زمام قضيتهم، بعد أن أصبحت كافة مفاتيحها بأيدي خارجية.

ومن الناحية الإجرائية، يبدو الوقت مناسباً جداً أيضاً، إذ يسيطر الجيش الحر على مساحات شاسعة من الأرض، وصار لدى كتائب الجيش الحر ما يكفي من الخبرة والإمكانيات لتأمين السياسيين والدفاع عنهم، كما تتوفر كافة شروط التواصل والاتصال مع العالم الخارجي عبر شبكات الانترنت والهواتف الفضائية، التي طورها الثوار كثيراً في السنتين الفائتتين، وخاصة الإعلاميين منهم.

وفي مطلق الأحوال، وسواء كان هذا المقترح، بالعودة للعمل من الداخل، بدل العمل مع الداخل، صائباً أو غير صائب، فإن الحاجة ملحّة جداً اليوم، لكسر جمود المعارضة السياسية السورية، وإلى تجاوز نفسها، على صعيد الرؤى والسياسات، وعلى صعيد الأفراد والهيئات، لمواكبة التحولات التاريخية على أرض الواقع، التي لا يبدو أن أحداً يلاحظها بجدّية.

الأمم المتحدة تقدر ضحايا «النزاع في سورية» بسبعين ألف قتيل وتدعو مجلس الأمن للتحقيق مع بشار الأسد

دعت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي إلى التحقيق مع الرئيس بشار الأسد فيما يتعلق بارتكاب "جرائم حرب استناداً إلى أدلة"، داعية لإحالة الوضع في سورية إلى محكمة الجنايات الدولية بسبب ما ارتكب من "جرائم ضد الإنسانية"، في وقت أعلنت فيه سابقاً أن "عدد ضحايا النزاع القائم في سورية وصل إلى سبعين ألف شخص"، معتبرة أن مجلس الأمن الدولي أخفق في الاتفاق على اتخاذ خطوات تهدف لوقف العنف في سورية.

وقالت بيلاي في تصريح تلفزيوني، نقلته وكالة رويترز، إنه "يجب التحقيق مع بشار الأسد، هذه هي الدعوة القوية التي أطلقتها قبل ثمانية عشر شهراً، استناداً إلى الأدلة، قلت إن قوات الرئيس الأسد وجماعات أخرى متحالفة معه ترتكب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في سورية".

وأضافت أنه "يجب أن يحيل مجلس الأمن الأمر إلى المحكمة الجنائية الدولية" دون أن توضح طبيعة الأدلة التي تثبت تورط النظام السوري بتلك الجرائم.

وشكلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عدة لجان للتحقيق فيما يجري على الأرض السورية، وحققت تلك اللجان في بعض المجازر التي حصلت كمجزرتي الحولة والقبير، وخلصت التقارير إلى تحميل المسؤولية الأولى للنظام، ومن ثم للمسلحين المعارضين.

وأكدت بيلاي أن "مجلس الأمن لديه مجموعة من الأدوات للفصل بين الجانبين المتحاربين للسماح بإجراء مفاوضات"، داعية إلى "إجراء دولي عاجل في هذا الإطار.

وشددت بيلاي على أنها لا تدعو لأي تدخل معين، إلا أنها اعتبرت أنه على الحكومات أن تحدد الإجراء الذي ستقوم به، سواء كان تدخل أم حفظ سلام أم تدخل عسكري أم إحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وما زال الفيتو الصيني- لروسي يقف عائقاً إزاء أي قرار يمكن أن يسهم بالتقدم خطوة إلى الأمام فيما يخص القضية لسورية، في وقت تعتبر فيه روسيا والصين أن الشعب السوري هو من يقرر مصيره ولا داعي للتدخل في شؤونه.

الجيش الحر يكثف عملياته شمال البلاد والنظام يرد بصواريخ سكود

أشارت تقارير إعلامية ومقاطع فيديو بثت على الانترنت إلى تقدم ملحوظ لقوات لجيش الحر شمال البلاد، الأسبوع الفائت، في كل من حلب ودير الزور والرقة والحسكة.

فاستولى الجيش الحر على اللواء ٨٠ دفاع جوي في حلب، الذي يعتبر القاعدة الأكبر من هذا النوع في شمال البلاد، ويحتوي على صواريخ مضادة للطائرات محمولة على الكتف، وأخرى بعيدة المدى.

كما تم الاستيلاء على مطار جب الجراح شرق حلب، وغنم الثوار عدد من الطائرات النفاثة من نوع لام ٣٩.

وفي الرقة تم تحرير منطقة الطبقة، وسيطر الثوار على سد الفرات وما يحيط به.

وواصلت كتائب الجيش الحر في دير الزور تضييق الخناق على ما تبقى من قوات النظام هناك، فيما توجهت بعض الكتائب الى تحرير المنطقة الواقعة بين دير الزور والحسكة، وتمكنت من تحرير منطقة الشدادي وحقول الجبسة النفطية .

وردت قوات النظام السوري على هذه التطورات الميدانية بتكثيف طلعاتها الجوية، وزيادة الاعتماد على الصواريخ بعيدة المدى، خاصة سكود، حيث أطلق عشرة منها على الأقل من الفوج ١٥٥ في القطيفة باتجاه إدلب وحلب ودير الزور.

فعاليات شبابية تعقد «منتدى فسيفساء تل أبيض» لنبذ العنف وترسيخ مبادئ المجتمع المدني

محمود الدرويش/ تل أبيض

عقد مجموعة من شبان مدينة تل أبيض في الرقة "منتدى فسيفساء تل أبيض" في الرابع من شباط عام ٢٠١٣ تحت شعار "من أرض وحدة خلونا نعمرها سوا"، وجاء الاجتماع استجابة لرغبة العديد من مكونات المدينة بالتأكيد على ضرورة حفظ السلم الأهلي، ونبذ العنف والتعصب والعنصرية، ومحاسبة كل من يحرض على الفتنة، والدعوة لبناء مجتمع ديمقراطي بمشاركة كافة الأطياف.

وأشرف على تنظيم المنتدى مجموعة من شبان المكتب الإعلامي في تل أبيض، وتجمع شباب تل أبيض، ومركز آشتي ميديا للإعلام.

وخلال المنتدى تحدث عدد من المشاركين نيابة عن المكونات السكانية في المدينة، وأكدوا على السلم الأهلي وضرورة العيش المشترك، واستعرض المنظمون مجموعة تقارير عن المواطنة والعدالة الانتقالية، كما عرضوا الشعار الذي عقد تحته المنتدى بتقرير على لسان المواطنين، بجميع لغات مكونات المدينة، من عرب وتركمان وأرمن وأكراد.

وخلص المنتدى إلى تشكيل لجنة مؤلفة من ١٥ شخصية (محامين، أطباء، صيادلة، وجهاء، وغيرهم)، مهمتها حفظ السلم الأهلي، والمساهمة في فض النزاعات، وحل الخلافات في المدينة.

وأكد البيان الختامي على وحدة الأراضي السورية، وضرورة محاسبة كل من يتعرض للسلم الأهلي، ورفض كافة أشكال الإقصاء في المدينة، وإقامة ندوات حوارية لنشر ثقافة التآخي والحوار، والتركيز على مبادئ الثورة (كرامة- حرية- عدالة اجتماعية)، والعمل على إشراك المرأة في الحياة المدنية بالمدينة.

و"منتدى فسيفساء تل أبيض" سيعقد مرة واحدة كل شهر، بحسب المنظمين، لـ "ترسيخ مبادئ المجتمع المدني، وبناء المجتمع الديمقراطي، كخطوة لتهيئة المجتمع فكرياً لمرحلة ما بعد الأسد".

فسيفساء تل ابيض
kaşî ya Girê Sipî
هن ارض وحدة . خلونا نعمرها سوا
ji zamînek yekane , bila em bi hev ra ava bikin

البلدات الكردية "ثائرة سلمياً" وتبدو "مستقلة ذاتياً"

تقرير بهزاد حاج حمو/ عامودا

تعيش المدن والبلدات ذات الغالبية الكردية، في شمال و شمال شرق سورية حالة أقرب إلى "الإدارة الذاتية" بحسب المعطيات الواردة منها، الأمر الذي يجعلها تعيش ظروف مخالفة لما تمر به باقي المناطق السورية، سواء الصامتة منها، التي لا تزال تخضع لسلطة النظام، أو الثائرة عليه والتي تتعرّض لشتّى أنواع القصف المدفعي والصاروخي والقتل اليومي.

فتشهد تلك البلدات مظاهرات واحتجاجات وممارسات ثورية سلمية بكافة أشكالها، وبالمقابل تعايش تطورات الثورة السورية بحذر، وتتجنّب قدر المستطاع الدخول في الصراع المسلح، كي لا يجلب لها ما نالته باقي المحافظات السورية.

القامشلي من كبريات مدن الشمال وعاصمة محافظة الحسكة الاقتصادية والثقافية، فيها معبرٌ حدوديٌ (مغلق منذ بدء الثورة) مع مدينة "نصيبين" التركيّة. عقب "الانتفاضة الكردية" عام ٢٠٠٤ التي انطلقت شرارتها من **القامشلي**، شهدت المدينة تكثيفاً للتواجد الأمني، فاستقدمتْ قوّات جديدة إليها، واستحدثتْ مراكز وفروع أمنية جديدة، لتبقى عين النظام ساهرة على هذه البؤرة (كونها مقر أغلب الأحزاب الكردية التقليدية بالإضافة إلى سكن قياداتها، لتصبح لاحقاً مقرّاً للمجلس الوطني الكردي، ومن ثم الهيئة الكرديّة العليا).

يقول النّاشط الميداني شيخ من **القامشلي** "المدينة منقسمة، ليس إلى قسمين واضحين، بل إلى دويلات أو كانتونات كما يقال، ففي الحارات الشرقيّة والغربية منها، حيث الغالبية الكردية، لا أثر لقوات النّظام هناك، المسلحون الأكراد يسيطرون عليها تماماً، بالإضافة إلى مداخلها، ويقومون بدور الأمن والشرطة تحت اسم "الأسايش" وهي ترجمة حرفية لكلمة الأمن، وتقوم لجانٌ شعبية هي في الغالب تابعة أو منبثقة من المجالس المشكّلة من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي (**PYD**) بإدارة شؤون المناطق المذكورة من النّاحية الخدمية والمعيشية وغيرها".

أمّا في **المناطق الوسطى** من المدينة، حيث الغالبية المسيحية، فلا تزال "سوريا الأسد" حاضرة بكامل ثقلها هناك، من دوريات للأمن والشرطة إلى جباية الضّرائب وأجور المياه والكهرباء. تحصلُ المدينةُ على حصّتها من المواد التموينية والمواد المدعومة من الحكومة، "وكأن شيئاً لم يكن" على حد تعبير الناشطة أم جان التي تؤكد أن الحياة طبيعة هناك، فالموظفون يحصلون على رواتبهم بشكل منتظم، ولم تنقطع الأفران من مادتي الطحين أو المازوت. وتحاول العشائر العربية لعب دور مماثل لما تقوم به قوّات حزب"**PYD**" من تشكيل لجان للحراسة، والحفاظ على الأمن، وحتى الإشراف على توزيع المواد كالخبز، ومنها عشيرة الطي برئاسة الشيخ محمد الفارس، والتي ينتشر مسلحوها في الحارات الجنوبية الشرقية من المدينة، حيث نصبوا الحواجز الّتي أدّت إلى وقوع اشتباكات بينهم وبين قوّات الحزب المذكور، انتهتْ بعدة إصابات في صفوف الطّرفين.

حال مدينة **القامشلي** ينسحب ولو بشكل جزئي على باقي المدن والبلدات على طول الشريط الحدودي مع تركيا، ففي **عامودا** مثلاً لا أثر لوجود النظام السوري فيها بشكل مطلق، حيث استلمتْ قوات الحماية الشعبية وهي الذّراع العسكري لحزب"**PYD**" جميع المقرات والمراكز الحكومية والأمنية، بما فيها المركز الثقافي في المدينة والمخفر الحدودي، واستحدثت مراكز أخرى جديدة منها مثلاً "الهلال الأحمر الكردي" بالإضافة إلى "دار المرأة ودار الشباب" لتكون هذه المؤسسات بديلة شرعية عن النشاط المجتمعي المدني، سواء العام أم الفردي.

وفي **عامودا** تجوب سيارة "الأسايش" (الأمن) شوارع المدينة، وتقاضي المخالفين لقوانينها في محكمة مستحدثة من قبلها تدعى "المحكمة الشعبية"، ورغم أن المنطقة تعتبر "محررة" من سلطة الأمن السوري، إلا أن الملفات والموافقات الأمنية المعلّقة بالدوائر الحكومية (كدائرة الأحوال الشخصية مثلاً) لا تزال سارية المفعول إلى الآن، رغم إخلاء المقرات الأمنية في المدينة، منذ الصيف الماضي.

ويتحدث المواطن ب.ح عن معاناته بسبب ذلك، فيقول"لا أستطيع الحصول على بطاقتي الشخصية المحجوزة لدى دائرة الأحوال الشخصية في **عامودا** بداعي وجوب حصولي على موافقة من الأمن السياسي، وهو أمر مستحيل في الوقت الحالي، كوني من ضمن آلاف الشباب المطلوبين لهذه الشعبة الأمنية السّيئة الصيت" ويلمح في كلامه إلى تواجد للأمن السوري في المدينة بشكل عام، ولو كان ذلك من وراء الكواليس.

والحال نفسه ينسحب على كل من **الدرباسية، ديريك، تربه سبيه، جل آغا** في الحسكة، فسيطرة أنصار"**PYD**" وإدارتها الفعلية لهذه المناطق لا تخفى على أحد، وإن كانت الأحزاب والتشكيلات الكردية الأخرى تسعى إلى لعب دور فاعل على الأرض، من خلال إنشاء مقرات ومراكز مشابهة لما قام به "**PYD**" إلا أن هذه الأحزاب تفتقر إلى التنظيم والخبرة وتجهيز الكوادر الّتي تمتاز بها هذه الأخيرة، فضلاً عن التّفوق عليها بقوّة السّلاح والتّمويل.

ومن هذه المحاولات، تشكيل كتيبة عسكرية قوامها عشرات الشبّان من أنصار حزب يكيتي الكردي في سورية باسم "كتيبة تحسين مرمو" إلا أن هذه الكتيبة لم تأخذ دورها، ولم تستطع حتى الآن التأسيس لـ "بذرة مؤسسة وطنية عسكرية في خدمة المواطنين من أبناء المدينة" على حد تعبير أحد مؤسّسيها، بل وتعرضتْ إحدى معسكراتهم التدريبية إلى هجوم مسلّح من قبل قوّات الحماية الشعبية، بداعي أن هذه المعسكرات قد تسيل لعاب النّظام الذي يتربّص شرّاً بالمنطقة، وتستفزّهُ فيلجأ إلى قصفها أو مهاجمتها، على حد تبرير أنصار"**PYD**" وقتها.

مدينة **ديريك**/ المالكيّة هي الأخرى خالية تماماً من تواجد عناصر النّظام، لكن ما يميّز المدينة عن سواها أن فيها معبرٌ حدودي مع إقليم شمال كردستان، ويسيطر مسلحو "الأسايش" التابعين لـ "**PYD**" على هذه البوابة الحدودية، ويتم دفع رسم الخروج من الأراضي السورية لهم من قبل العابرين تتراوح بين ألف وألفي ليرة سورية عن كل شخص، وفي ردٍّ لرئيس حزب الاتحاد الديمقراطي (**PYD**) صالح مسلم عن جهة صرف هذه المبالغ التي تحصل عليها قوّاته في مقابلة تلفزيونية، قال "نحن نبني وحدات شعبية مقاتلة، لحماية أمن ومصالح الشّعب، وهذه القوّات تقدر بعشرات الآلاف، وهي تحتاج إلى أسلحة وذخائر ومعدّات، لتقوم بواجبها على أكمل وجه".

رميلان (المدينة) خالية تماماً من أي أثر لقوات النّظام، إلا أنها لا تزال تحتفظ بتواجد ملحوظ في محيط الحقل النفطي في المدينة، وبالقرب من بعض الآبار النفطية أيضاً.

تسعى الهيئة الكردية العليا وهي الممثل السياسي الأوسع لأكراد سورية، إلى لعب دور أكثر فاعلية وفق خطط مدروسة وفعل مؤسساتي يستجيب لحاجيات المرحلة والمواطنين بشتّى انتماءاتهم، بحسب ما قاله عضو الأمانة العامة في المجلس الوطني الكردي عبد العزيز سيدو، حيث تشرف الهيئة من خلال لجانها المختصة على عملية توزيع المعونات التي تدخل المنطقة، ومنها، قافلة المساعدات الممنوحة لأبناء الحسكة من رئاسة إقليم كردستان العراق، والّتي ضمّت ما يقارب المليون لتر من مادة المازوت، إضافةً إلى سلات غذائية متنوعة، وأيضاً القافلة الشعبية الّتي نظّمها مواطنون أكراد وعرب في تركيا، وأدخلوها عبر بوابة نصيبين- **القامشلي** بعد ضغط شعبي من قبل الأهالي في تركيا.

وكانت للاشتباكات الأخيرة في مدينة رأس العين صدىً في الأوساط الشعبيّة في المنطقة عموماً، حيث رفعت كافة الأطراف حينها شعار "الدفاع عن سورية" إلا أن تلك الأحداث لم تجلب إلا دماراً للمنطقة ونزوحاً لأهلها، إلى أن تدخل وجهاء وحزبيون وسياسيون أسهموا في توقيع اتفاقية بين الأطراف (الجيش الحر، قوات الحماية الشعبية، باقي التشكيلات الكردية المسلحة) حددت مهام كل منهم في المنطقة، على أن لا يتجاوز أحدهم حدود الآخر.

الخطف في سورية للتجارة والمقايضة ولا يستثني طائفة

مصدر مطلع: إجراءات الدولة تجاه المخطوفين ورقية فقط والخاطفون "الجيش الحر والعصابات والنظام"

تحقيق زين عبود، محمود الدرويش

"خلينا نخلص حالنا بالأول بعدين منخلصلك ابنك" قالت أم صالح ذلك موجهة بصرها نحو الأرض دون أن تضيف شيئاً، فتلك العبارة التي قالها لها أحد ضباط الشرطة، جعلها تدرك أنه لم يبق لها غير الله لتطلب العون منه، بحسب قولها.

أم صالح راجعت قسم الشرطة في دير الزور منذ أكثر من عام تقريباً للتبليغ عن ابنها المختطف (٢٥ عام)، ولكنها تلقت ذلك الرد الذي يوضح أن الدولة رفعت يدها عن متابعة حالات الاختطاف في سورية، وهذا ما أكده مصدر مطلع لـ "جسر" لافتاً إلى "تراجع مستوى اهتمام الجهات المختصة بتحرير المختطفين إلى أدنى المستويات وذلك في كافة المحافظات السورية، وأن حالات الخطف زادت في الأشهر الأخيرة" دون الإشارة إلى إحصاء دقيق عن عددهم، إلا أن منظمات حقوقية أعلنت منذ خمسة أشهر أن عدد المفقودين في سورية وصل إلى ٢٨ ألف شخص.

مليون ونصف ولكن؟

ابن أم صالح متزوج ولديه ثلاثة أبناء، يعمل على سيارة "كيا" لنقل البضائع خطف منذ أكثر من عام، وتروى والدته ما حدث فتقول "منذ عام ذهب ولدي للعمل ولم يعد، و في اليوم التالي اتصل أحدهم من رقم حصالة وطلب فدية قدرها مليون ونصف ليرة، ولكننا لا نملك هكذا مبلغ، وعندما أخبرته بذلك لم يعاود الاتصال وفقدنا التواصل معه، فقامت زوجته بأخذ الأطفال إلى بيت أهلها، أما بيتنا فتدمر في منطقة الحويقة جراء القصف، فنزحنا إلى دمشق علنا نجد مكاناً آمناً، ولكن لم نتمكن من جلب أية أوراق ثبوتية من منزلنا، الأمر الذي يعرقل حصولنا على مساعدات حالياً".

وتتهكم أم صالح من إجابة الضابط لها عند التبليغ، فتقول "نحن الفقراء نعيش دائماً على الهامش، ماذا لو فقدنا ابناً أو زوجاً! من يهتم لأمرنا؟ ".

حرره أهله

أم صالح لجأت للتبليغ عن خاطفي ابنها، ولكن هناك أشخاص فضلوا تحرير مخطوفيهم بأنفسهم مقابل دفع المال، كون ذلك يضمن سلامة المخطوف، وهذا ما أوضحه الشاب الياس.ف من محافظة درعا الذي قال "عندما تم اختطافي بداية عام ٢٠١١ لم تكن حوادث الخطف منتشرة بشكل كبير، ولم يكن هناك استسهال للقتل كما يجري الآن، كنت واقفاً حينها أمام منزلي في الصباح، وإذ بسيارة نزل منها أربعة مسلحين اقتادوني إلى جهة لم أعرفها كوني كنت معصوب العينين، وقاموا بعدها بالاتصال بشقيقي وطلبوا منه أربعمئة ألف ليرة لتحريري، وبالفعل تم التفاوض، وسلموني لأهلي بعد الحصول على المبلغ".

وعن هوية الخاطفين قال الياس "لا يمكنني الإجابة، فأنا لم أر وجوههم، إلا أنه من الواضح من خلال سماعي للهجتهم أنهم من أهل محافظتي، ولكن لا أستطيع الحكم".

وكذلك حال الطالب الجامعي ع.ب الذي اختطفه مسلحون أثناء تواجده بصالة انترنت بالرقة، وطالبوا الأهل بفدية قدرها ثلاثة ملايين ليرة لقاء إطلاق سراحه، وادعوا أنهم من الجيش الحر، وبعد تهديد والده إياهم باللجوء لقيادات الجيش الحر في المنطقة أجابوه "طز بالجيش الحر"، مؤكدين أنهم يريدون مالاً، وبعد مفاوضات استمرت عشرة أيام أطلق سراح الشاب بعد أن دفع والده مليون ومئتي ألف ليرة للخاطفين.

اعتصام ورابطة

ورداً على عمليات الخطف، قام مجموعة من أهالي الحسكة بتنظيم اعتصام الشهر الفائت أمام القصر العدلي شارك فيه أهالي المخطوفين تنديداً بعمليات الخطف، ورفعوا لافتات تحيي ما سموه بـ "شهداء الخطف".

وبين المعتصمين، كان المطران متة روهم (مطران الجزيرة والفرات للسريان الكاثوليك) الذي قال إن "هذه الوقفة هي من أجل حماية الطفولة من العنف والخطف الذي يمارس ضدهم من قبل هذه الجماعات المستهترة بحياة المواطنين"، مستنكراً أعمال الخطف التي تمارس ضد أصحاب المحلات، وحمل الحكومة كامل المسؤولية في ذلك، ودعا جميع مكونات الشعب من كرد وعرب ومسيحيين للوقوف ضد هذه الأعمال الإجرامية.

ومن جانبه، أعلن الشيخ ياسين الأحمد تضامنه في تلك الوقفة مع أخوته المسيحيين والكرد، منددا بالأعمال الإجرامية التي تستهدف الآمنين.

وتشكلت في الحسكة رابطة للتضامن مع أهالي المخطوفين، وقال المحامي موسى حنا عيسى، العضو فيها، إن "هذه الوقفة نظمت للتضامن مع أهالي المخطوفين والوقوف بوجه جماعات مسلحة غير مسؤولة، هدفها الأساسي خلق فوضى تؤدي إلى شرخ وانقسام في الشارع، وكسب المال بطرق إجرامية وترهيبية غير مشروعة" مبيناً أن الرابطة تشكلت للتأكيد على أن "عدم جدية السلطات في حماية المواطن، والاكتفاء بحماية شخوصها فقط، أدى إلى استغلال تلك المجموعات هذه الظروف، للقيام بالأعمال الإجرامية دون رادع".

تحقيق فتحرير

وفي الرقة، خطف المهندس خ.س لمدة أسبوع أثناء توجهه إلى عمله، وعن حادثة اختطافه قال أحد أقربائه "طلب الخاطفون خمسة عشر مليون ليرة لإطلاق سراحه، ولكن بعد أن عرفنا من هم الخاطفون، وتبين أنهم عصابة لا علاقة لها بأي طرف، توجه إخوته إلى أقرباء الخاطفين وطلبوا إعادته إلى أهله، وهددوهم باستخدام القوة إذا لم يعد".

وتابع "بعد أسبوع من الاختطاف والمفاوضات طلب الخاطفون مئة ألف ليرة لإطلاق سراحه، لكن إخوته رفضوا أيضاً دفع الفدية، الأمر الذي دفع الخاطفين إلى تسليم المهندس خ.س إلى الجيش الحر في تل أبيض وأخبروهم أنه شبيح، وبالتحقيق معه اتضح أنه بريئ من هذه التهمة، وأطلق سراحه مباشرة، وأوصله أفراد الجيش الحر إلى منزل أحد أقاربه".

وأكد مصدر في الجيش الحر رفض ذكر اسمه أنه بعد التأكد من أن الرجل بريئ، وأن الغاية من اختطافه تحصيل المال، بدأ الجيش الحر بملاحقة تلك العصابة للقبض عليها.

قصص لم تفك ألغازها

ومن حوادث الخطف أيضاً، ما انتهت إلى قتل المخطوف كما جرى مع الأب فادي حداد

في مدينة قطنا بريف دمشق منذ أقل من عام الذي ذهب برفقة رجل حاملين فدية لتحرير أحد الأطباء المختطفين، فتم اختطافهما معاً ليتم عندها قتل الأب فادي حداد ورمي جثته على أحد الطرق بعد إطلاق النار عليه، ومن ثم التفاوض على تسليم الرجلين المتبقين مقابل مبلغ مالي، تم تحرير الرجلين وإلى الآن لم تظهر أي معلومات تفيد أو توضح الجهة الخاطفة.

وعل طريق حمص، الشهر الفائت، أوقفت جماعة مسلحة سيارتين تقلان عوائل مسيحية من حماه، لم يتصل أحد من الخاطفين بأهاليهم، فكل ما حدث أنه تم العثور في اليوم التالي على أحد عشر جثة مذبوحة بالسكاكين، رغم أن تلك العائلتين لا صلة لهما بالأمن السوري أو بقيادات الجيش الحر.

الدولة تحرر حسب الرغبة!

وبالتواصل مع أحد الأشخاص المطلعين على آليات التعامل مع قضايا المخطوفين تمكنت "جسر" من التحدث إليه إلا أنه فضل عدم الكشف عن اسمه فقال "تراجع اهتمام الجهات الأمنية وقوى الشرطة إلى أدنى المستويات فيما يتعلق بالتعامل مع حالات الخطف التي تعرض لها عدد من المواطنين السوريين، حتى أن نسب الاهتمام بتحرير المختطفين باتت شبه معدومة" لافتاً إلى "وجود بعض الحالات التي نجحت فيها السلطات المعنية في تحرير المختطفين عن طريق الصدفة جراء دخول الجيش والقوى الأمنية لبعض المناطق المحررة وتواري الخاطفين، وترك المختطفين الذين يعتبرون محررين من قبل قوى الجيش".

ولفت المصدر إلى أن "الجهات المعنية عندما تبذل جهداً تتمكن من تحقيق نتائج، وخير مثال تحرير طاقم عمل محطة الإخبارية السورية في منطقة التل بدمشق، حيث قامت الدولة بجهود جدية لتحريرهم، ولكنها لا تهتم كثيراً بهذا الجانب لعدم إضاعة الوقت في حالات فردية".

هوية الخاطفين

وعن هوية من يقوم بعمليات الخطف في سورية، قال المصدر "مع بداية الأحداث في سورية بدأت العصابات الإجرامية الموجودة في سورية قبل الأحداث، بالقيام بعمليات الخطف والسلب مستغلة الفراغ الأمني الموجود، ولكن مع تشكل الجيش الحر وانتشار الجيش السوري في المدن تم ملئ الفراغ الأمني الأمر الذي دفعها إلى الانضواء إما تحت جناح الجيش الحر وشاركت في أعمال سلب ونهب وقتل وخطف، وإما أعلنت الولاء للنظام وباتت تمارس سطوتها بدعم من الدولة متمثلة باللجان الشعبية وما يسمى بالشبيحة، غير العسكريين المؤيدين للنظام".

ولفت المصدر إلى أن "كلاً من قيادات الجيش الحر واللجان الشعبية تضم في صفوفها أشخاصاً يبذلون جهداً لتطهير تلك المجموعات من العصابات الإجرامية".

خطفته الدولة وحررته الدولة!

ومن القصص التي رواها المصدر عن حوادث الخطف، اختطاف أحد رجال الأعمال في ريف دمشق، فقال المصدر "حدثني ذلك الرجل بعد تحريره و طلب عدم افشاء هذه المعلومة خوفاً من الانتقام: عند اختطافي كنت اشعر أني محتجز في مكان له علاقة بالدولة إذ كنت أرى سيارات تحمل (محارم) بسيارات كبيرة وأحياناً قرطاسية ومواد غذائية، وبقيام عائلتي بالتبليغ عن اختطافي للجهات المختصة تمت مقايضتي بمبلغ ١٥ مليون ليرة، وعند لحظة تسليمي قامت القوى الأمنية بنصب كمين للمختطفين، وعندما حاولت القبض عليهم، رفعوا بطاقاتهم وقالوا لهم نحن زملاؤكم من الجهة الفلانية، وأخذوا المبلغ وذهبوا".

وتابع المصدر "الرجل حالياً سافر برفقة عائلته إلى الخارج، حيث قال إنه لا يستطيع العيش في بلد حاميها حراميها!".

للخطف أغراض

وتتعدد أغراض الخاطفين و هي كما أوضحها المصدر إما أن تكون لغايات مادية وإما نتيجة انتماء المخطوف لفصيل معين (موالي للنظام من أجل تأديبه، أو معارض للنظام من أجل التنكيل به أو ابتزازه للاعتراف عن أشخاص يعرفهم) أو لانتماءات دينية معينة.

و هناك حالات خطف تتم بداعي المقايضة، فوقعت العديد من الحوادث في دمشق حيث تم اختطاف أشخاص من عش الورور وفي المقابل اختطف أضعافهم من نازحي عربين وريف دمشق من أجل تحريرهم وتمت المبادلة، كما شهدت محافظتا درعا والسويداء عدة حوادث اختطاف وانتهت غالبيتها بالمبادلة.

وأيضاً كثرت حالات الاختطاف في محافظة إدلب حيث تم اختطاف عوائل سنية من قبل أهالي القرى الشيعية، واختطفت بالمقابل عوائل شيعية من قبل أهالي القرى السنية.

وأشار المصدر إلى أن تعامل الدولة الحالي مع معظم حالات الخطف يقتصر على ما يتم التبليغ عنه، من خلال إجراءات ورقية تثبت حادث الخطف بضبط لا أكثر، وذلك بسبب الوضع الأمني وانشغال الجهات المعنية في إعادة الأمن والاستقرار (إعادة تثبيت السلطة).

ونوه المصدر إلى أن "الموسم الحالي هو الموسم الذي اشتدت فيه عمليات الخطف وكثرت، وخاصة مع بداية الصيف الماضي".

أرقام تقريبية

ونقلت هيئة الإذاعة البريطانية عن منظومات حقوقية منذ خمسة أشهر أن ٢٨ ألف شخص اختفوا في سورية منذ اندلاع الاضطرابات. ويبدو أن القوات الحكومية أو المسلحين المعارضين خطفوا هؤلاء الأشخاص.

ومن جانب آخر، قال مهند الحسني رئيس المنظمة السورية لحقوق الإنسان "سواسية لـ "بي بي سي" إن "عدد المفقودين قد يكون في الحقيقة أكبر بكثير، وانطلاقاً من المعلومات التي تسلمناها من معارفنا في قرى سورية، نعتقد أن عدد الناس الذين تم اختطافهم بالقوة قد يبلغ ٨٠ ألف مواطن سوري".

وتكثر في صفحات موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" الصفحات التي تنشر يومياً صور وبيانات الأشخاص المفقودين من أجل التواصل مع من يملك معلومات عنهم، وتعرف بعضها عن نفسها بالقول "صفحة تحاول المساعدة في تخفيف معاناة ذوي المفقودين، والمساعدة بالبحث عنهم في بلدنا الحبيب سورية". بعض المفقودين تنشر أخبار عودتهم سالمين، وبعضهم تنشر صور لجثثهم بعد العثور عليهم لاحقاً، وما تبقى يبقى مصيره مجهولاً معلقاً بين الحياة والموت.

الرقة ونظام الاستبداد

عبد الرحمن مطر

الحديث عن الرقة أو الكتابة عنها، لن يكون من مصدر التمايز، فالمدن السورية، بما لها من تاريخ ومكانة، جميعها متمايزة، تشكل الحالة السورية في الحضارة الإنسانية، والرقة واحدة من تلك المدن المنخرطة في الثورة السورية منذ فجرها الأول في ربيع ٢٠١١.

واليوم، بعد مرور اثنين وعشرين شهراً على انتفاضة الحرية والكرامة، لا يمكن الحديث عن الرقة بمعزل عن حلب ودير الزور، ودمشق الأموية، في السياق الوطني.

خرجت أول مظاهرة، في منتصف المدينة وأشد مراكزها حيوية، قريباً من المخابرات الجوية، مساء الخامس والعشرين من آذار عام ٢٠١١، هتفت فيها الحناجر للحرية، فكانت صاعقة للنظام الذي طاردها على الفور، لكن بعد فوات الأوان، فقد حدث التغيير الكبير، وانكسر حاجز الصمت والخوف دفعة واحدة، كنت على مسافة دقائق منها، ولم أدركها، لكن لحن الحرية سكن أفواه وقلوب الناس في تلك الليلة الفراتية الرائقة، لينطلق الحراك متدفقاً كالفرات، مطالباً بالحرية، من أماكن عدة، كلية التربية، المجمع الحكومي، حارة البياطرة، شارع ودوار تل أبيض، مساجد الفواز والشهداء والحني والفردوس، لتقوم أجهزة الأمن وقوى الجيش والشرطة بانتشار كثيف في مفارق المدينة وساحاتها، ناشرة القمع والاعتقال والقتل، وكان اعتصام أمهات وزوجات وأبناء المعتقلين قبالة قصر العدل، حدثاً دالاً برمزيته الكبرى .

سنوات القهر

ظلت الرقة تئن -بشكل متصاعد- من وطأة القهر الذي مارسته أجهزة الأمن بمختلف فروعها، وكان الخوف مشاعاً، وسطوة السجون والتعذيب والقتل، تتلمس آثارها وتشم رائحتها في كل مكان، وتتناقل الألسن حكاياتها بهمس مرعب.

رغم ذلك، كان الحراك السياسي والاجتماعي المعارض للنظام ينمو، ويكبر ويتوسع، قوياً وفعالاً ومتواتراً في إطاره الوطني.

وقد عرفت السجون والمعتقلات شخصيات هامة مثل الدكتور فايز الفواز، هيثم الخوجة، ياسين الحاج صالح، عبد الوهاب الغرسي، عبد الرزاق البيرم وأخوته، عبد الكريم ضويحي، محمد الجدوع ورفاقه، أمجد فخري، عبد الغفور الشعيب، وغيرهم المئات، فيما قادت الملاحقات الأمنية، الكثير من المثقفين الناشطين للاختفاء ومغادرة البلاد.

وكان اليسار السوري "شيوعيون، بعثيون، ناصريون" ولا يزال، المستهدف الرئيس -قبل الإسلاميين- لعمليات القهر والقمع و الإخضاع بكل الوسائل المتاحة للنظام، وكان ذلك جزءاً من الحراك المناهض لنظام الاستبداد في سورية، منذ عام ١٩٦٣، مروراً بمحطاته الدموية المتتالية.

استطاعت أجهزة الأمن أن تزرع الخوف، لكنها لم تستطع إخماد جذوة الخروج على النظام الأمني- البعثي، وكلما تعمق الوعي بأهمية التمرد على الواقع، وتوهج السعي من أجل الحرية والديمقراطية، اشتدت شراسة الأمن في الاعتقال والترهيب، ورغم ذلك، صار التمرد واحداً من سمات الرقة، التي يراها البعض موالية للنظام بعماء. حين كان بشار الأسد يحيي مؤيديه في ساحة المحافظة -حيث نُصّبُ أباه رمز الاستبداد الحديث- كانت جموع الشباب في الأحياء المهمشة تهتف للحرية والثورة.

مناهضة البعث

لم تكن الرقة قلعة حصينة للنظام، ولن تكون. أتذكر في اليوم التالي لانقلاب ١٩٧٠، خرجت المدينة مناهضة له، في مظاهرة احتجاج عارمة، كان النداء فيها عالياً ومدوياً "يا جعابي قول لمطرود .. حزب البعث ما عاد يعود" لم تلبث القبعات الحمر أن طوقتها بمساندة الشرطة، وفرقتها بأعقاب البنادق. تلك الصورة، لا تزال ماثلة في عينيّ، ومنذ ذلك اليوم، بدأ النظام على المستوى الوطني، سياسة الاضطهاد والإقصاء، فيما تربع جهاز الأمن العسكري، متفوقاً على أمن الدولة، على عرش القمع والتعذيب، حتى حظيت المخابرات الجوية، بهذه الريادة، كقوة رعب إجرامية، مع الانتفاضة.

وعندما قامت حلب في الرابع من شباط ١٩٨٠، لم تتأخر الرقة عن مؤازرتها، فكانتا الصوت والصدى، وأعلنت الرقة تمردها بالإضراب العام بعد أيام قليلة في السابع أو الثامن من شباط.

شأن المدن والقرى السورية، لم تذعن المحافظة بغالبية مكوناتها الاجتماعية والسياسية ونخبتها الثقافية، لنظام الاستبداد، وظلت حركة المناهضة تتوالد وتتدفق. في كل مساء نفتقد من يعتقل، ومع كل صباح يتجدد فيه السعي لفضح ممارسات النظام، فساده واستبداده، على الرغم من سطوة الأمن ومخبريه من البعثيين، وغيرهم ممن حوّلوا حياة الناس إلى خوف عميم.

هذا الخوف ولدَ من رحمه أخيراً، انتفاضة بحجم التاريخ، زلزلت عرش الاستبداد الذي رزح على صدور السوريين خمسين عاماً.

الانعتاق

بين مدينتين مدميتين جريحتين "دير الزور وحلب" نالت ولا تزال نصيبها من الهجمات الإجرامية للنظام، مع احتضانها لأكثر من مليون نازح، وهو أمر طبيعي، تواصل الرقة مقارعتها له، وهي تتحرر تباعاً. كانت تل أبيض -ولا تزال- وردة الحرية، تلتها تباعاً الكرامة ومعدان، غير أن الثورة تظل متأججة في الطبقة، وسلوك وعين عيسى، داخل حارات المدينة، وفي أطرافها، في ظل معاناة شديدة، وعوز فاضح في كل شئ، الغذاء والدواء والوقود والغطاء واللباس.

ولا يزال النظام يمارس لعبته بإخلاء الساحة لعملائه، سالبي أمن الناس وأملاكهم، متاجرين بأرزاقهم وأقواتهم ودمائهم، في ظل فوضى عارمة يديرها النظام وزبانيته، وللأسف ثمة من يقوم بهذه الممارسات ممن يحسبون على الثورة، للنيل منها.

في أماكن أخرى بدأت حياة جديدة في المناطق المحررة، مجالس محلية، وتوجه نحو بناء مجتمع مدني ديمقراطي متعدد، وإعادة بناء البنية التحتية، نحو سورية المستقبل، تل أبيض، بلا موارية، نموذجاً.

أسواق تحت الركام ومحلات بلا تجار

تجار دير الزور نازحون بـ "رسم العودة"

تحقيق غيث الأحمد

رغم تجاوزه الخمسين عاماً لم تكن تلك السنين سبباً لتداعي أركانه، فبضع قذائف كانت كفيلة لتسويه مع ما يجاوره من محلات بالأرض. اعتاد أبو عيسى، ووالده قبله، على ذلك الدكان الصغير الواقع في سوق الحب بدير الزور، كل صباح يقصده ويجتمع فيه مع تجار المدينة لمناقشة أحوالهم وكسب عيشهم، إلى أن تدمر ففقد أبو عيسى حينها "نكهة الحياة"، بحسب تعبيره.

سوق الحب القديم وسط دير الزور واحد من أسواقها التي باتت خراباً، و هجر ها تجار ها جراء القصف العنيف والاشتباكات، وما تبقى من أسواق لم تدمر شلت الحركة التجارية فيها بشكل تام، منذ الشهر السادس من العام الفائت، بحسب خبير اقتصادي، الأمر الذي دفع تجار ها أيضاً إلى النزوح كغير هم من أهالي المحافظة بحثاً عن مكان آمن لتأمين لقمة العيش، وسط تأكيد بإصرار هم على العودة ريثما يعود الأمان مجدداً.

بلا دكان

يقصد أبو عيسى دكانه، الذي ورثه عن والده، يومياً منذ ٣٥ عاماً، فيصحو مبكراً لتناول فطوره مع أصدقائه التجار، ولكن بعد أن قصف بات أبو عيسى نازحاً شأنه شأن زملاءه.

يقول"لم يعد للحياة نكهة بعد خسارة دكاني وعملي، فقد اعتدت عليهما، وكانا يدران ربحاً وفيراً يكفيني وعائلتي العيش بكرامة، ولكن حركة البيع بدأت تتراجع شيئاً فشيئاً لتردي الأوضاع الأمنية، وانخفض البيع إلى ٧٠٪، فاضطررت إلى النزوح كون العمل لم يعد مجدياً، بعد ذلك تم استهداف السوق بالكامل ودمر كلياً".

ويؤكد أبو عيسى أن قصف الطيران الحربي والقصف المدفعي العنيف لقوات النظام، كانا سبب تدمير الأسواق الأثرية القديمة، كسوق الحب وسوق الحدادين وسوق القصابة.

هدوء فنزح

ولم يكن القصف السبب الوحيد وراء خسارة التجار في دير الزور لأعمالهم، فأبو جوزيف أحد تجار الذهب في سوق الصياغ، اضطر للسفر خارج سورية مع عائلته، ونقل تجارته وعمله، بسبب تعرضه للتهديد، أكثر من مرة، بخطف أولاده مقابل فدية من قبل أطراف لم يعرفها "استغلت الفلتان الأمني لتحقق غاياتها"، بحسب تعبيره.

يقول أبو جوزيف "عانى تجار الذهب في دير الزور من ضغوط نفسيه كبيرة جراء تلقيهم تهديدات إما بخطفهم أو بخطف أولادهم من أجل الحصول على فدية، ووقعت عدة حوادث انتهى بعضها بالقتل، خاصة أن هناك الكثير ممن استغل الفتان الأمني لتحصيل الأموال، في وقت تنحى فيه رجال الشرطة عن المساعدة"، ولمح أبو جوزيف إلى احتمال تورط عناصر الشرطة في عمليات الخطف لجمع الأموال.

وعن حال تجار الذهب وخسارتهم يقول "بداية الثورة، عين تجار السوق حارساً يشتركون بدفع راتبه من أجل حماية المحلات من النهب، ولكن مع تدهور الأوضاع لم يعد ذلك مجدياً، وتعرض تجار الذهب لخسائر كبيرة وصلت نسبتها إلى ٥٠ ٪ بسبب توقف البيع لمدة طويلة (عام ونصف)، إضافة إلى تدمير ٨٠٪ من المحلات التجارية في السوق".

ومع ذلك، يؤكد أبو جوزيف أنه سيعود لممارسة عمله بدير الزور عندما تتحسن الأوضاع الأمنية.

الجيش الحر يدافع

أما التاجر أبو عمار فلم يكن دافعه للنزوح قصف دكانه بل على العكس يؤكد أن دكانه الواقع في سوق القبي (سوق الظلام، سوق عثماني يعود تاريخه إلى نهايات القرن التاسع عشر) بأحسن حال كونه في منطقة يسيطر عليها الجيش الحر.

وعن أسباب نزوحه يقول"نزحت نتيجة أعمال القصف ودمار منزلي بشكل كامل، فضلاً عن أن عملي توقف في السوق منذ سبعة أشهر، فلم يعد لدي مردود مادي يكفيني للعيش".

وأبو عمار صاحب محل لبيع الملابس التقليدية لأهل الريف، وعن عمله سابقاً يقول "كان العمل مميزاً، وله قيمة كبيرة أكبر من القيمة المادية التي أجنيها من تجارتي، فالسوق مزدحم دائماً كونه يقع في منطقة حيوية يقع ويقصده السياح والعديد من أبناء الريف".

ويقدر أبو عمار خسارة كل محل في السوق الذي كان يعمل به بـ ١٥٠٠ دولار شهرياً، إلا أنه يشدد على أن خسارة التجار في هذا السوق أقل بكثير من خسارة باقي التجار، حيث أن السوق حالياً تحت سيطرة الجيش الحر، ولم يتعرض للتدمير والسرقة حتى الآن، بسبب حرص الجيش الحر على عدم المساس بهذه المنطقة الأثرية.

تاجر في مدرسة

أما التاجر أبو العباس فيسكن مع عائلته في صف بمدرسة في الرقة، وتضم تلك المدرسة ست وثلاثون عائلة نازحة أيضاً، لا دخل لهم سوى ما يتلقوه من مؤسسات الإغاثة، بعد أن كانت تجارة الألبسة في شارع سينما الفؤاد بدير الزور تدر عليه ربحاً يوفر له عيشة كريمة، كما يقول.

سافر أبو العباس في الشهر السادس من عام ٢٠١٢ مع زوجته وأولاده إلى دمشق لمتابعة علاج ابنته المصابة بمرض ولادي، وأثناء تواجدهم هناك وصله خبر قصف بيته وسيارته معاً مما أدى إلى احتراقها بالكامل، الأمر الذي دفعه إلى البقاء في دمشق ريثما تستقر الأوضاع، متوقعاً أن يتم ذلك في غضون شهر، إلا أن توقعاته خابت، فأنفق كل ما لديه من مال في دمشق، وساءت أحواله المادية، فانتهى به المطاف بالسفر إلى الرقة، والعيش على مساعدات المؤسسات الإغاثية.

وأشار أبو العباس إلى أن محله وبضاعته ما

تزال بخير، ويأمل أن يستطيع العودة إلى دير الزور من أجل إخراج البضاعة، وبيعها في أسواق محافظة الرقة، وبدء تجارة جديدة، تمكنه من العودة إلى أجواء العمل الذي يحبه للخروج من الحالة المأساوية التي يعيشها.

خبير: الاقتصاد في ركود منذ الصيف الفائت

والتقت "جسر" الخبير الاقتصادي س.ط الذي خرج من دير الزور منذ أقل من شهر، فأوضح أن القطاع التجاري المدمر في دير الزور ينقسم إلى قسمين، قسم مدمر بشكل كامل وآخر مدمر جزئياً، إلا أن الحركة التجارية متوقفة بشكل كامل في دير الزور منذ ٢٠/ ٦/ ٢٠١٢ باستثناء حي الجورة، وتقتصر التجارة فيه على بيع بعض الأغذية والألبسة من قبل مدنيين أقبلوا على البيع سعياً لكسب قوتهم اليومي فقط.

وقدر الخبير الاقتصادي الأضرار التي لحقت بالمحال والحركة التجارية في دير الزور بما يقارب عشر مليارات ليرة سورية، واعتبر الخبير أن القصف هو العامل الرئيسي لشلل الحركة التجارية، وخاصة أنه استهدف مركز المدينة الذي كان يضم مراكز التسوق والقطاعات الخدمية والفنية والشركات والبنوك، وأشار إلى أن توقف قطاع الزراعة والنفط أثر كثيراً على الحركة التجارية بدير الزور ونقص السيولة المادية، لافتاً إلى أن مصدر السيولة المادية داخل المدينة الآن هو رواتب الموظفين الذين مازالوا في الأحياء الآمنة (حيا الجورة والقصور)، بالإضافة إلى المساعدات المقدمة من بعض الهيئات الإغاثية.

وفيما يخص التجار، أوضح الخبير أن أغلبهم نزح خارج المدينة، بعضهم باع بضاعته للهيئات الإغاثية، والبعض الأخر استطاع بيعها في محافظات أخرى، و هناك محلات سرقت من قبل عصابات الأمن وعصابات السلب والنهب الأخرى.

وأكد الخبير أن التضخم الناتج عن انخفاض قيمة العملة والنقص في المعروض أدى إلى انخفاض قيمة مديونية التجار، وخصوصاً تجار الجملة، حيث انخفضت قيمة الديون إلى نصف قيمتها الشرائية الحقيقية، بسبب انخفاض سعر صرف الليرة مقابل العملات الأخرى، و بسبب نقص السيولة وتوقف الدورة الاقتصادية تأخر سداد الديون، و هذا ما زاد الطين بلة.

قرنة عداي

محافظة سوريا.. في عهد الولي الفقيه!

عدي الحيجي

بعد ما طلعت سورية بشبيتها و هيتها هي مدينة تابعة لإيران، وبما إنو الدير تابعة لسورية، معناتو الدير همين إيرانية..
وعلى هذا الأساس، صار بي شوي تعديلات مشان تزبط علوضع الإيراني المنجضع ...
أول شي، صار عندنا أسماء قرى جديدة، مثلاً: ناحية البو علي، الموحسين، الخمينية تحتاني، جديد كظيمات، جزرة البو باقر، حوايج السستاني ..
و بالنسبة للمكانات بالدير، صار بي عندنا: حي مساكن الحوزة، جسر محمد المهدي، دوار حمود الجعفري، قرنة نجادي، شارع شش إلا جهارم «ستة إلا ربع سابقاً «، شارع سينما الصدر ...
و قرروا زيد يزبطون أسماء المحلات مشان تتماشى مع بقية الأمور ....
فلافل أبو أكبر دليلي، مقتدى الصدر لانجوري، نقليات الإيمانات، ستوديو أسرع صورتي، دار قم للعلم والبعشم ..
وقال راح يفتحون نادي للعضلات واللطم، ومصنع تدوير فانات ولف عمامات، ومصنع صواريخ كلاش ١، وطيارات برق الورقية ...
أهلاً بكم في سورية النجاد، سورية أحمد نجاد ..
يخاااااااب إمممممم.

صلاح الدين و "رداء الحب" الأحمر

رند بيطار

"بمية وخمسين بمية وخمسين يا بلاش يا بلاش" يصرخ بائع الألبسة بأعلى صوته، مشيراً إلى تمثال صلاح الدين الأيوبي، عند مدخل قلعة دمشق الأثرية، حيث علق الثياب على سور التمثال الحديدي، متخذاً منه مشجباً لعرض بضائعه من كنزات وأطقم ولادية ورجالية، وبمناسبة عيد الحب، علق البائع على السور روباً نسائياً طويلاً، أحمر اللون.
أمام مدخل سوق الحميدية، يمكنك أن ترى سوق حميدية مصغر، يغص بالبسطات والباعة، لكن الأمر هنا لا يقتصر على التجارة فحسب، فالوظيفة الأمنية للباعة هنا، لا تخفى على أحد، والحصول على موافقة لبسطة، أو عرض الروب النسائي على تمثال محرر القدس، يمر على فرع أمني، ربما كان اسمه فرع فلسطين.
بالاقتراب من مدخل قلعة دمشق يكن أن تشم رائحة الأوساخ المنتشرة، خاصة بقايا المتة المتخلفة من سهرات "رجال الأسد" الساهرين على حماية الوطن، ومن باب القلعة، الذي اتخذوا جدرانه مكاناً لتصريف مخلفات المتة، تفوح رائحة بول خانقة.
يستحيل على أي كان تصوير هذا المشهد، بسبب الكثافة والاستنفار الأمنيان، لكنك تستطيع أن ترى الصدمة والذهول جلية في عيني تمثال صلاح الدين، والعجز في نظرات رجاله الحجريين الذين يحيطون به، وقد تبهرجوا جميعاً بثياب مثيرة، وسط حالة من العهر الأحمر الدامي، الذي يرتدي منذ أربعين سنة، رداء المقاومة والممانعة، ويرفع شعار تحرير القدس.